صحيفة الثورة

الثورة

Thu. 10 Fep 2005 .. 1 /1/1426 (14701) ،- No

تحقيقات

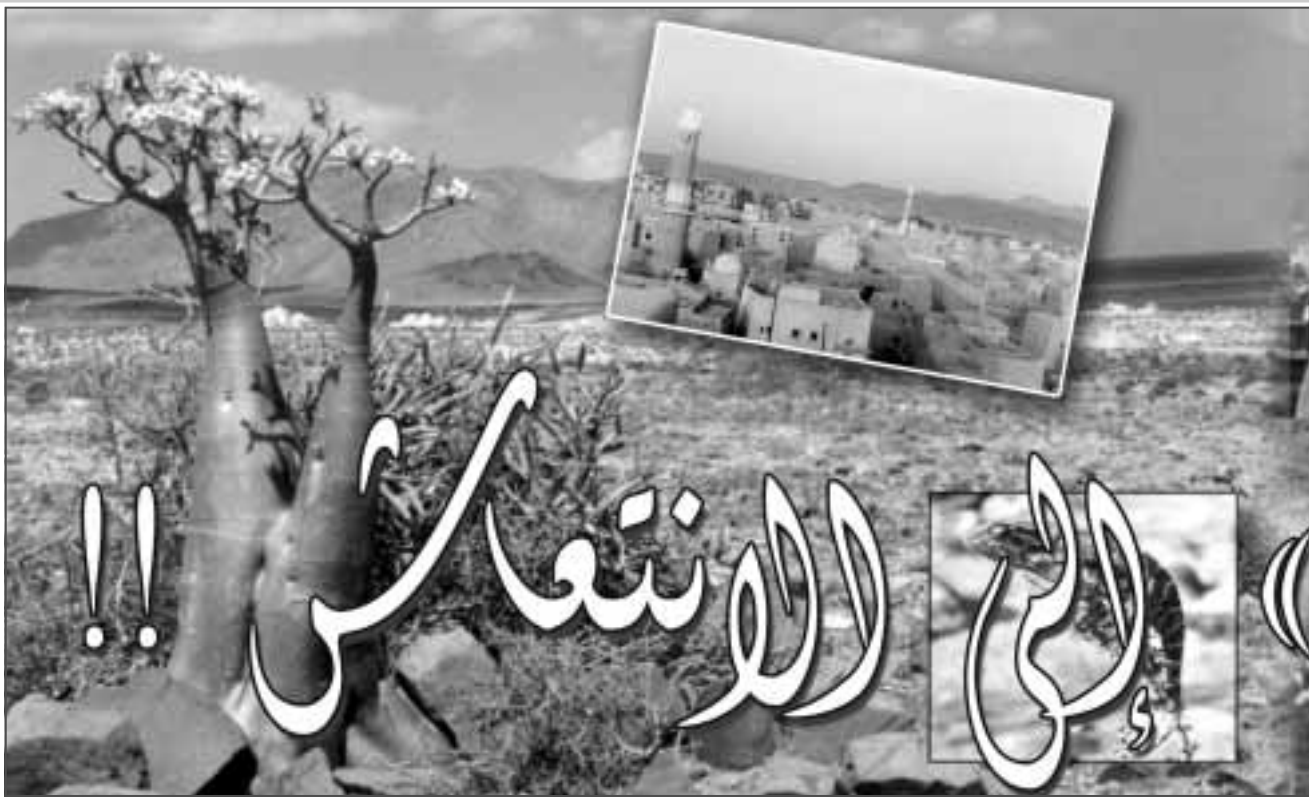

لأكثر من ٤٠ دولة أوروبية وعربية

فيما شهدت الحركة السياحية الوافدة والعائدات أيضاً العام الماضي ارتفاعاً كبيراً فاق عام ٢٠٠٣م، وهذا بحد ذاته إحدى المؤشرات الإيجابية التي تجعلنا نتفاءل بمستقبل هذا القطاع.

الجانب الآخر يتعلق بموضوع الاستثمارات السياحية التي شهدت هي الأخرى بعض الانتعاش، إلاَّ أنها ليست عند مستوى طموحنا، حتى وإن كانت الأرقام الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار تُشير إلى أن المشاريع السياحية المرخصة تمثل نحو ١٨٪ من إجمالي المشاريع الاستثمارية المرخصة في كل القطاعات.

جهود للتطوير السياحي

وحول جهود الإرتقاء بهذا القطاع خلال الفترة القادمة، يقول الأخ نبيل الفقيه، نسعى إلى إنجاز الكثير من المهام المتمثلة في التسهيلات المرتبطة بمنافذ الدخول في المطارات والموانئ وفي خطوط الحركة والنقل وفي المنشآت السياحية المختلفة.

وعلى المستوى الخارجي نهدف إلى إقامة فعاليات ترويجية تُقدم اليمن بصورتها الجميلة والرائعة للآخرين.

كما أن تهيئة المصادر والمكونات السياحية الجديدة، كالسياحة العلاجية والسياحة الجبلية وسياحة البادية والصحراء، تمثل إحدى الجوانب الهامة التي تضمنتها الخطة الإستراتيجية الوطنية للسياحة والتي نسعى إلى تحديثها وصياغتها بما يتواكب والمستويات التي طرأت على السياحة محلياً وعربياً وعالمياً. كما نهدف إلى إجراء المسح السياحي الشامل لكل المنشآت الفندقية والسياحية في جميع المحافظات والعمل على إعادة تأهيلها وفقاً للمواصفات السياحية المعتمدة من الوزارة، وغيرها من الخطوات والجهود التي تنعكس إيجاباً على التطور السياحي في بلادنا.

إلى التنمية السياحية

مستقبل هذا القطاع من ناحية التنمية السياحية يُعد أمراً في غاية الأهمية أيضاً، وهذا ما دفعنا إلى زيارة الهيئة العامة للتنمية السياحية حيث طرحنا هذا الموضوع على الأخ/ مطهر أحمد تقي رئيس الهيئة الذي أشار إلى أن قرار القيادة السياسية بإنشاء الهيئة مثل خطوة هامة على طريق النهوض بواقع السياحة اليمنية وأعتبر أن الإنجازات والمكاسب التي حققتها الهيئة رغم عمرها القصير يُعد أحد عوامل التفاؤل بمستقبل القطاع السياحي في بلادنا، ويوضح الأخ مطهر تقي بأن الهيئة دأبت خلال الفترة الماضية إلى إجراء مسوحات سياحية تشمل المحافظات اليمنية بسواحلها وجزرها وجبالها وصحاريها استطاعت أن تجد قاعدة معلومات سياحية لأول مرة يُعول عليها الكثير لإنطلاق نهضة سياحية يمنية مرجوة.

وأضاف إن الهيئة تبدأ خلال الشهر الجاري بإستكمال هذه المسوحات في سبع محافظات وذلك على طريق الإنتهاء من مسح جميع المحافظات سواءً على شواطئ البحر الأحمر والبحر العربي أو ضمن السلسلة الجبلية والقطاع الصحراوي الشرقي بهدف إصدار خارطة سياحية للجمهورية اليمنية مع دليل تنموي لكل محافظة على حدة.

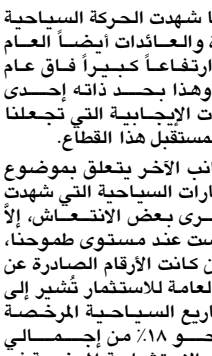
□ محمد مطهر

□ عبدالجبار الصلوي

□ محمد النزيلي

القطاع الخاص والتنمية السياحية

ويضيف تقي بقوله: نحن في الهيئة العامة للتنمية السياحية نعوّل الكثير على دور القطاع الخاص في المساهمة في إحداث التنمية السياحية الشاملة في البلاد، فهو المستهدف من جهود الهيئة في العمل على إنجاح هذه المهمة حيث وأن الهيئة بحسب قرار إنشاءها تتحدد مهمتها في إجراء المسوحات ووضع المخططات لمواقع التنمية السياحية، والعمل على تذليل كافة الصعوبات التي قد تواجه القطاع الخاص أوالمستثمر المحلي أو الخارجي في مجال الاستثمار السياحي.

فيما يتحدد دور الدولة في وضع الخطط والاستراتيجيات للنهوض في هذا القطاع السياحي الهام وهذا ما نلمسه اليوم ولله الحمد حيث تحظى السياحة بإهتمام كبير من قبل الدولة والقيادة السياسية، لكن يبقى هناك دور مهم للقطاع الخاص في المساهمة في إحداث التنمية السياحية بالبلاد.

□ الإنتشار الأمني.. التسهيلات السياحية.. الترويج.. وراء ٢٠٠ ألف سائح زاروا بلادنا عام ٢٠٠٤م

وأجدها فرصة لأدعو القطاع الخاص للمزيد من التفاعل خاصة وأن فخامة الأخ رئيس الجمهورية يُشجع ويحث القطاع الخاص على الدخول في استثمارات سياحية وهو ما يُترجم هذا الاهتمام من قبل الحكومة أيضاً بهذا القطاع، كون الدخول في استثمارات سياحية يُمثل مجزياً وذو عائد كبير.

سبل النهوض السياحي

وفيما يتعلق بسبل تحقيق النهوض السياحي يقول الأخ محمد مطهر وكيل وزارة الثقافة والسياحة: العالم اليوم يقوم على تجارة الخدمات وتكنولوجيا فائقة الجودة المتمثلة بعصر الكمبيوتر وخدمات المعلومات بشكل عام فكما هو معلوم أن الخدمات يدخل في إطارها النشاط السياحي كالصناعة والتي هي مُرتبطة أصلاً بأسس وشروط هامة يجب توفرها، فهي مرتبطة بإتخاذ سياسات واضحة من قبل الدولة التي تسعى إلى تنمية هذا القطاع بإعتباره قطاعاً موارده متجدده لا تنضب وقابلة للتجدد والنمو.

لذا فالدولة مُطالبة بأن تتبنى هذا القطاع بحيث يتحول إلى قطاع اقتصادي رئيسي في البلاد، وهذا يتحقق من خلال توفير جميع عناصر البنية التحتية في المناطق النوعية السياحية، واختيار المناطق بصورة علمية ودقيقة عن طريق الاستفادة من خبرات الدول الأخرى.

ويتمثل الجانب الثالث في ضرورة تنمية الوعي المجتمعي بأهمية السياحة على مستوى البلاد بصورة عامة وفي إطار المناطق السياحية بصورة خاصة.

ثم تأتي مهمة تهيأة المناخ الاستثماري والعمل على الترويج الفاعل لها سواءً كانت محلية أو خارجية أو من خلال بيوت التمويل والمؤسسات الدولية التي تساعد في هذا الجانب فاليمن لا تزال بلد غير مُستكشف سياحياً فعلى الرغم من الإمكانيات السياحية للمنتج السياحي المتعدد والغني ما بين السياحة الثقافية والتاريخية والصحراوية والسياحة البيئية والجبلية والطبيعية والعلاجية وغيرها من الأنواع السياحية إلاَّ أنه لم يتم استغلالها حيث لا تتجاوز ما تم استغلاله منها سوى ١٪ من إمكانات المنتج السياحي، وهذا يُمثل تحدياً كبيراً بالنسبة لنا وحل ذلك يتوقف على أهمية إيلاء الهيكل التنظيمي للأُطر السياحية الرسمية، ويجب على القطاع الخاص أن يعي تماماً دوره في المساهمة في النهوض بالقطاع السياحي الذي يعيش حالة تطور دائم في دول العالم.

وفي الأخير هناك خطوة هامة تتمثل في ضرورة العمل على توفير الأمن السياحي، وهذه العوامل السابقة إذا ما تم تحقيقها فإنها كفيلة بتحقيق صناعة السياحة في اليمن ولو حتى على المستوى البعيد.

وهذا بدوره سوف يُمكن بلادنا من الحصول على نصيبها العادل من الحركة السياحية الدولية والتي عائداتها سوف تعمل على تأمين أسس واضحة وقوية للتنمية المستدامة على مستوى البلاد وبالتالي يمكننا اشراك المجتمعات المحلية بالنشاط السياحي والاستفادة من هذا القطاع.

مستقبل واعد

من جانبه يقول الأخ عبدالجبار عبدالله سعيد الصلوي مدير عام الشؤون السياحية بوزارة الثقافة والسياحة: نستطيع أن نقرأ مستقبل السياحة في بلادنا من خلال جملة من المؤشرات الملموسة في يومنا، فالواقع أن جميع المؤشرات تُبشر بإمكانية تطور وتحسن القطاع السياحي وذلك سواءً من خلال تنامي الحركة السياحية الوافدة أو من حيث العائدات السياحية والبناء المؤسسي الداعم للسياحة أو من حيث الإجراءات والتسهيلات التي إنتهجتها بلادنا في الفترة الأخيرة والرامية للنهوض بهذا القطاع العام، ونحن لا نصدر أحكاماً من فراغ ولكن نقول ذلك من خلال ما شهده الموسم السياحي في العام الماضي ٢٠٠٤م، وكذلك ما نلمسه اليوم من تنامي القدوم السياحي خلال الشهر الأول من عام ٢٠٠٥م، فهناك وفود ومجاميع سياحية من العديد من البلدان الأوروبية وجنوب شرق آسيا وغيرها من البلدان العالمية الأخرى، حيث لم يحصل هناك أي إلغاء لحجوزات أو توقف لرحلات سياحية وهذا يُعد مؤشراً ايجابياً يُبشر للنمو المتدرج والمتقدم الذي ستحققه السياحة اليمنية بالنسبة للأعداد السياحية وكذلك العائدات أيضاً، مما سيجد أثره المباشر والايجابي على واقع الاستثمارات السياحية أيضاً وفرص العمل.

الجانب الآخر هناك خطوات إيجابية وجدية إتخذتها الحكومة بالتنسيق مع وزارة الثقافة والسياحة ووزارتي الداخلية والخارجية وغيرها من الجهات، ولعل أهم هذه الخطوات هي إلغاء المرافقة الأمنية اللصيقة بالسياح، واستكمال خطط جهود الانتشار الأمني، وتسهيل منح التأشيرات في المنافذ والسفارات اليمنية بالخارج وذلك لرعايا الدول التي تشهد حركة سياحية طيبة على بلادنا إلى جانب قيام وزارة الثقافة والسياحة بإتخاذ العديد من الإجراءات المتمثلة بتحديث الإستراتيجية السياحية وتطويرها، وإستكمال التشريعات والسياسات الخاصة بتطوير التنمية السياحية وكذلك إستمرار وتزايد فعاليات الترويج السياحي لليمن بالأسواق الإقليمية والدولية.

كل ذلك يجعلنا نقول بأن المرحلة الماضية التي تأثرت خلالها اليمن سياحياً جراء الأحداث العالمية والإقليمية والمحلية أيضاً والتي أدت إلى تكبد القطاع السياحي في بلادنا بسببها للعديد من الخسائر حيثُ سُرحت أعداد كبيرة من الأيدي العاملة بهذا القطاع بدأت اليوم آثار تلك المرحلة تزول وتتلاشى وبالتالي بدأ العد التصاعدي لهذا القطاع، وهو ما يتطلب من الجهات المعنية بذل المزيد من الجهود والخطوات الشجاعة لتكون بالمستوى الذي يحقق قفزات سياحية هامة ومطلوبة، بل ويعمل على المحافظة عليها.

الاتحاد اليمني للفنادق

الاتحاد اليمني للفنادق كان له نصيب في هذا التحقيق حيث يقول الأخ محمد النزيلي نائب رئيس الاتحاد حول موضوع التحقيق: نحن نتطلع بتفاؤل كبير إلى مستقبل السياحة في بلادنا خاصة وأن الدولة ممثلة بالحكومة تولي هذا القطاع جُلَّ إهتمامها والتي يأتي إعلان عام ٢٠٠٥م عاماً للترويج السياحي من قبل الأخ رئيس مجلس الوزراء كدليل قاطع على التوجه الجاد والصادق للحكومة للنهوض بهذا القطاع ولعل ذلك هو ما يجعلنا نتفاءل بتطور هذا القطاع الذي شهد عام ٢٠٠٤م إنتعاشاً ملحوظاً بالنسبة للحركة السياحية الوافدة أو العائدات السياحية.

وقد وضعت الحكومة بالتنسيق مع وزارة الثقافة والسياحة مطلع العام الجاري خطة طموحه نتابعها نحن في القطاع الخاص بإهتمام كبير، حيث تهدف هذه الخطة إلى وضع أُسس وقواعد هامة تنطلق من خلالها سياحتنا سواءً كان ذلك من خلال إجراءات تسهيل دخول السياح إلى البلاد وسهولة حركة تنقلاتهم بين المحافظات أو الاهتمام بالنظافة في المطارات والمنافذ السياحية وترتيب أوضاعها أو عن طريق تفعيل الترويج السياحي بما يتناسب مع حضارة اليمن وإمكانات مقوماتها السياحية المختلفة.

لذا فنحن في الاتحاد اليمني للفنادق من خلال المؤشرات السياحية لعام ٢٠٠٤م لدينا تفاؤل كبير بتحسن الوضع السياحي في بلادنا إلى الأفضل، ونتوقع أن يشهد العام الحالي ٢٠٠٥م مزيداً من التدفق السياحي يفوق العام الماضي، ولا أكون مبالغاً إذا أعربتُ لك عن تخوفي من أن يزداد التدفق السياحي على اليمن خلال الفترة القادمة في ظل هذه الأوضاع الأمنية المستقرة التي تنعم بها بلادنا، ونصل إلى وضع لا تكون فيه فنادقنا قادرة على إستيعاب هذه الحركة السياحية نظراً للعدد القليل للفنادق والمنشآت الفندقية والإيوائية، أقول ذلك من خلال الحجوزات والمؤشرات الراهنة للقدوم السياحي لبلادنا.

ونحن نأمل أن تتعزز فرص الاستثمار في هذا المجال، كما ندعو المعنيين والقائمين على المنشآت الإيوائية بتحسين خدماتها الفندقية والإرتقاء بها وذلك لما يواكب ويتماشى مع التطور الواعد والمنشود في القطاع السياحي.

□ الرويشان: نتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٥م حراكاً سياحياً كبيراً

□ الفقيه: هناك مؤشرات إيجابية تدعونا إلى التفاؤل

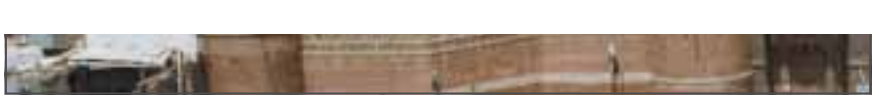

واستكمال خطط جهود الانتشار الأمني، وتسهيل منح التأشيرات في

ويتماشى مع التطور الواعد والمنشود في القطاع السياحي.

حدة.

ضبط التجار.. حماية المواقع.. رقابة المنافذ... مشاريع تتعثر لشحة الامكانيات

في المنافذ لا يميزون.. يصادرون الصناعات الحرفية.. ويضربون السياحة